

الوفد الفلسطيني يدعو المؤتمر الى ادانة الانتهاكات الاسرائيلية

الشيخ حمد للمشاركة الشعبية في اختيار النظم السياسية

تحت شعار "الديمقراطية طريقنا الى السلام"، انطلقت مساء اليوم فعاليات المؤتمر السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي تنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع الخارجية القطرية، و الذي يشهد مشاركة 142 دولة و69 برلمانا و97 من منظمات المجتمع المدني يمثلها أكثر من 300 مشارك.

وقد ألقى حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر ثمن فيها الدور الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهود التي بذلتها في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر. و أكد الشيخ حمد أهمية المشاركة الشعبية الحقيقية في اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اطار نظام ديمقراطي. بيد انه أوضح ان هذا الامر يتطلب "فهما حقيقيا للحقوق والواجبات وسلوكا يرتقي بالمسؤولية تجاه ذلك الهدف النبيل".

وقال انها تتطلب ايضا قبولاً بالرأي والرأي الآخر حتى لا تسخر لأهداف فردية أية تقود الى الفوضى موضحاً ان الديمقراطية العريقة والراسخة مرت بتجارب ومراحل رافقتها إخفاقات كثيرة الى ان وصلت الى مرحلة النضوج الفكري، مضيفاً ان ذلك يحتم علينا الاستفادة من تلك الدروس وتسخيرها لخدمة مجتمعاتنا تجاوزاً لإخفاقات الآخرين مع إيلاء الاهتمام المناسب الذي يراعي خصوصية كل مجتمع.



حمد بن جاسم

وأوضح انه لا يوجد نموذج عالمي وحيد للممارسات الديمقراطية وانها لم تنتم يوماً الى بلد او منطقة بعينها وانما توجد خطوط كثيرة متقاطعة تشترك فيها الدول الديمقراطية. وذكر ان اهم مظاهرها هي في المشاركات السياسية وطريقة اتخاذ القرارات وصون حقوق الانسان المتعارف عليها دولياً بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع تركيز اهتمام اكبر لتمكين كل افراد المجتمع من نيل حقوقهم غير المنقوصة ومراعاة حقوق الاقليات.

واكد انه ومن دون ديمقراطية دولية تستند في مقوماتها الى المبادئ والحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال لا تكون هناك ديمقراطية حقة. وقال الشيخ حمد ان استمرار النزاعات المسلحة والعنف يشكلان عقبة في تحقيق ذلك الهدف لاسيما في منطقة الشرق الاوسط وهو ما يحتم وجود حكم رشيد على المستويين الوطني والدولي يمكن من خلاله تحقيق قدر اكبر من الفائدة في العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والديمقراطية وحقوق الانسان من جهة اخرى.

وذكر ان دولة قطر أولت اهتماماً خاصاً بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية رغبة منها في دعم

توجه الامم المتحدة نحو تشجيع الممارسات الديمقراطية بوصفها قيمة عالمية تستند الى ارادة الشعوب في تحديد النظم السياسية الخاصة بها ومشاركتها الكاملة في عملية صنع القرارات المتعلقة بنواحي حياتها.

وحول المبادرة القطرية باستضافة اعمال المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قال انها تعود الى قناعة بلاده الكاملة بالديمقراطية فكرا وخلقاً وممارسة سواء على المستوى الحكومي او الشعبي اضافة الى ايمانها بأن الشورى الملزمة تنبع من مبادئ الدين الاسلامي الحنيف ومقوماته السامية التي يعتز بها والداعية لبناء مجتمع يقوم على العدل والمساواة والانصاف والحرية.

واثنى على ما وصفه ب"الخطوات الحثيثة والجريئة" التي بدأتها قطر منذ سنوات نحو الديمقراطية الحقيقية مؤكدا حرص القيادة القطرية على متابعة هذه المسيرة الديمقراطية والعمل على إرساء قواعدها وإنجاحها لبناء دولة القانون القائمة على الشفافية والمحاسبة وتعزيز دور المؤسسات الدستورية والشرعية وتحديث ركائز الإدارة.

وقال الشيخ حمد ان المؤتمر يتميز بثلاثية التشكيل من خلال طبيعة المشاركين في اعماله حيث يجتمع تحت مظلة واحدة ممثلو الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني مؤكدا ان لذلك اهمية خاصة تمكن من السير في الاتجاه الصحيح لتحقيق ما تصبو اليه الاطراف الثلاثة المكونة للمؤتمر. واعتبر ان الجمع بين الاطراف الثلاثة المكونة للمؤتمر بصورة متفاعلة وايجابية يمثل تجربة رائدة معربا عن الامل في ان يتصاعد هذا التفاعل الايجابي بين تلك الاطراف في المؤتمر الحالي بحيث ينتقل الى طابع مؤسسي يتخذ صفة الديمومة.

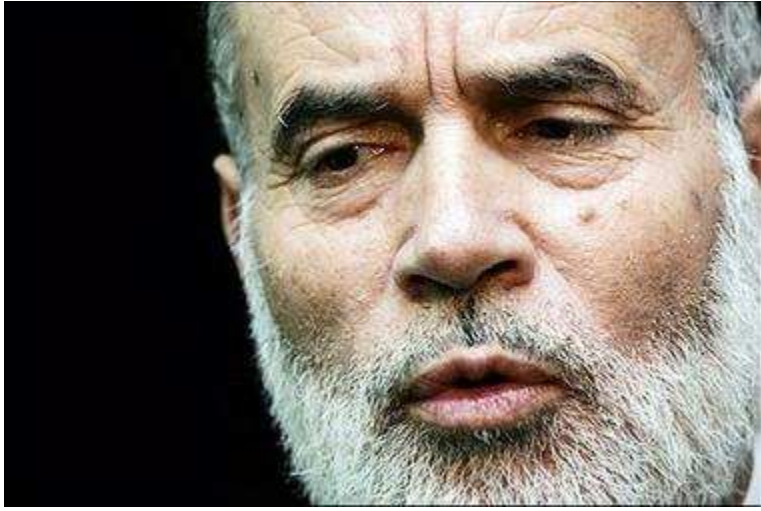
وحول بناء القدرات لاجل الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي والذي اختير شعارا للمؤتمر شدد الشيخ حمد بن جاسم على الحاجة الى ترجمة الادراك الواسع والمعرفة التي تولدت منذ مؤتمر مانبلا الذي عقد في عام 1988 الى واقع ملموس.

وقال ان العالم يزدهر عندما يمارس حيويته العقلية بإنتاج افكار قابلة للتداول على ساحة الفكر العالمي بقدر ما هي قابلة للتطبيق على ارض الواقع المحلي للوصول بها الى آفاق رحبة من الترابط بين السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والتي لا يمكن تحقيقها دون توافر الادوات اللازمة له. واكد ان ابرز تلك الادوات هو ممارسة الحرية ضمن اطار الالتزام بالاحترام الواجب للرأي الآخر.

واعرب عن امله في ان يوفق المؤتمر في بلوغ تلك الاهداف ووضع آليات مناسبة لرصد تطبيقها معتبرا الاقتراح بإنشاء آليات متابعة دائمة للمؤتمر تتولى مهمة التمعن في الماضي وتقويم الحاضر واستشراف المستقبل "خطوة كبيرة في بناء قدرات الدول السائرة نحو الديمقراطية".

ونبه الشيخ حمد الى انه وبخلاف ذلك "ستبقى قرارات المؤتمرات وتوصياتها مجرد اطروحات نظرية لا تعكس الصورة الحقيقية على ارض الواقع وتؤدي الى تلاشي الزخم الذي تولد طول الفترة الماضية".

الدعوة لإدراج الانتهاكات الاسرائيلية في بيان المؤتمر



أحمد بحر

وعلى هامش مشاركته في المؤتمر، دعا نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر المؤتمر الى إدراج الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية ضمن البيان الختامي. واعرب بحر الذي يترأس الوفد البرلماني الفلسطيني الى المؤتمر عن تطلع الوفد الى صدور توصيات حقيقية عن المؤتمر تدين الاعتداءات الاسرائيلية على الشعبين الفلسطيني واللبناني .

وقال بحر في تصريحات للصحافيين ان الوفد سيطالب برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ووقف أعمال بناء الجدار العازل والمستوطنات الاسرائيلية والإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وعزا عدم مشاركة وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني في المؤتمر الى ان "الاسرائيليين لا يعترفون بالديمقراطية التي اغتالوها باعتقالهم رئيس المجلس التشريعي سعيد الدويك". واعتبر عدم حضور ليفني خوفا اسرائيليا من مواجهة الحشد الكبير في المؤتمر "الذي سوف يدين كافة الأعمال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني" وخصوصا المجزرة الاخيرة التي سقط فيها أكثر من خمسة عشر فلسطينيا خلال الاحتفال بعيد الفطر.

وكانت ليفني ألغت زيارتها إلى الدوحة للمشاركة في المؤتمر الدولي، لأن السلطة الفلسطينية أرسلت وفداً من نواب حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، كمتثلين عنها للمشاركة في المؤتمر ذاته. وقال مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية إن زيارة ليفني لقطر كانت تشكل أول زيارة على مستوى عال لمسؤول إسرائيلي إلى دولة خليجية منذ عشر سنوات.

غير أن الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية، مارك ريغيف قال إن ليفني قررت عدم القيام بها عندما علمت أن أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، من نواب حركة حماس، سيشاركون في مؤتمر دولي حول الديمقراطية تستضيفه الدوحة.

وكانت ليفني قد أعلنت في وقت سابق عن قبولها دعوة للمشاركة في المؤتمر، لتكون بذلك أعلى مسؤول إسرائيلي يزور الدولة الخليجية منذ قرابة العقد، وذلك حينما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي في العام 1996، شيمون بيريز بزيارة الدوحة، وفق ما كشف مسؤول إسرائيلي. وقال مستشار ليفني، يعقوب دايان إن "الوزيرة قررت قبول الدعوة"، نقلاً عن الأسوشييتد برس.

واستبق مسؤولون إسرائيليون الإعلان رسمياً عن الزيارة بالإشارة الأسبوع الماضي إلى أن ليفني قد تناقش البرنامج النووي الإيراني ومصير الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط في قطر التي لديها روابط جيدة مع حماس التي تقود الحكومة الفلسطينية